وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات

External Migration from Iraq: Causes and Challenges

م.م. : إنصاف طالب محمد عبيد

Assistant Lecturer: Ensaf Talib Mohammed Obaid

جـــــامعة بغداد ,مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

ماجستير علوم سياسية / قسم السياسة الدولية

العراق. بغداد

ANSAF.T@CIS.UOBAGHDAD.EDU.IQ

الملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة الهجرة الخارجية من العراق بوصفها إحدى أبرز الإشكاليات البنيوية التي رافقت التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية منذ عام 2003، من خلال تحليل أسبابها الرئيسة وتحدياتها الداخلية والخارجية ويركّز البحث على العوامل المركّبة التي أسهمت في تصاعد موجات الهجرة، وفي مقدمتها هشاشة الدولة، وتدهور الوضع الأمني، وتصاعد العنف السياسي، إلى جانب الأزمات الاقتصادية المتمثلة في البطالة المرتفعة، والفقر، وضعف التنويع الاقتصادي، فضلا عن تراجع مستوى الخدمات العامة كما يسلّط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالهجرة، مثل تفكك النسيج المجتمعي وتغيّر القيم تجاه الهجرة بوصفها خيارًا طبيعيًا.

ويحلل البحث أبرز التداعيات المترتبة على هذه الظاهرة، ولا سيما استنزاف الرأسمال البشري ، واختلال التركيبة الديموغرافية ، وتراجع الثقة بالمؤسسات، إضافة إلى التحديات الخارجية المرتبطة بسياسات دول الاستقبال، وصعوبات الاندماج، وانعكاسات الهجرة على العلاقات الدولية للعراق ويخلص البحث إلى أن الهجرة الخارجية ليست ظاهرة ظرفية، بل نتيجة تراكمات هيكلية معقدة ، الأمر الذي يتطلب تبنّي استراتيجية وطنية شاملة تقوم على الإصلاح السياسي و الاقتصادي ، وتعزيز الحوكمة، وتفعيل الدبلوماسية، بما يسهم في الحد من الهجرة الاضطرارية وتحويلها إلى خيار فردي منظم يدعم التنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الخارجية، العراق، العوامل السياسية والأمنية، العوامل الاقتصادية والاجتماعية، التحديات الداخلية، التحديات الخارجية.

Abstract

This study examines the phenomenon of external migration from Iraq as one of the most significant structural challenges accompanying the political, security, and economic transformations since 2003. It analyzes its major causes as well as its internal and external challenges. The research focuses on the complex factors that have contributed to the escalation of migration waves, foremost among them state fragility, the deterioration of the security situation, and the rise of political violence. It also addresses economic crises manifested in high unemployment rates, poverty, weak economic diversification, and the decline in the quality of public services. Furthermore, the study highlights the social and cultural dimensions associated with migration, such as the fragmentation of the social fabric and changing values that increasingly perceive migration as a natural option.

The study further analyzes the most prominent consequences of this phenomenon, particularly the depletion of human capital, demographic imbalance, and declining trust in institutions. It also discusses the external challenges related to host-country policies, difficulties of integration, and the implications of migration for Iraq's international relations.

The study concludes that external migration is not a temporary phenomenon, but rather the result of complex structural accumulations. This requires the adoption of a comprehensive national strategy based on political and economic reform, strengthening governance, and activating diplomacy, in order to reduce forced migration and transform it into an organized individual choice that supports national development.

Keywords: External Migration, Iraq, Political and Security Factors, Economic and Social Factors, Internal Challenges, External Challenges.

المقدمة :

تعد الهجرة الخارجية من العراق من أبرز الظواهر التي رافقت التحولات السياسية والأمنية والاجتماعية التي شهدها البلد منذ عام 2003، إذ لم تعد تقتصر على فئات محددة، بل تحولت إلى ظاهرة مجتمعية واسعة شملت مختلف الشرائح، ولا سيما الشباب والكفاءات. وتعكس هذه الظاهرة اختلالات بنيوية في بنية الدولة والمجتمع، ترتبط بضعف الاستقرار، وتراجع فرص التنمية، وتنامي الشعور بعدم الأمان.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل أسباب الهجرة الخارجية من العراق وتحدياتها، والكشف عن أبرز تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية، من خلال مقاربة تحليلية تسعى إلى تجاوز الوصف نحو تفسير العوامل المؤثرة في تصاعد هذه الظاهرة، واستشراف سبل معالجتها في إطار وطني شامل.

اشكالية البحث

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده :ما العوامل الأساسية الدافعة لتصاعد الهجرة الخارجية من العراق، وأبرز التحديات الداخلية والخارجية المترتبة عليها، وكيف يمكن معالجتها؟

ومن التساؤل الرئيسي تظهر عدة أسئلة فرعية :

1. ما تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على دفع العراقيين نحو الهجرة؟
2. كيف أسهمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز دوافع الهجرة؟
3. ما أبرز التحديات الداخلية الناتجة عن استمرار ظاهرة الهجرة؟
4. ما أهم التحديات الخارجية التي انعكست على صورة العراق وعلاقاته الدولية؟

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية البحث على أن تفاقم الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية يُعدُّ المحرك الرئيسي لتزايد الهجرة الخارجية، التي تؤدي بدورها إلى إضعاف الدولة والمجتمع.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من تحليلها الشامل لأسباب الهجرة الخارجية من العراق، وتسليطها الضوء على أبعادها الإنسانية وتأثيراتها الاجتماعية و الاقتصادية، بما يوفر إطارًا معرفيًا يمكن الإفادة منه في صياغة سياسات تهدف إلى الحد من الهجرة وبناء بيئة وطنية أكثر استقرارًا وجاذبية.

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة منهجية مختلطة تجمع بين التحليل الكمي للبيانات الإحصائية (2003–2023) والتحليل النوعي لتقارير المنظمات الدولية، بهدف تفسير الهجرة العراقية من خلال ربط المؤشرات الرقمية بالسياقات السياسية والاجتماعية.

هيكلية البحث :

يتكون البحث من مقدمة توضح إشكالية الهجرة وأهميتها، والمبحث الأول عن أسباب الهجرة (سياسية وأمنية، واقتصادية واجتماعية)، والمبحث الثاني عن التحديات (داخلية كاستنزاف الكفاءات وتأثيرات ديموغرافية، وخارجية دبلوماسية وقانونية واقتصادية)، ويختتم البحث بالخاتمة .

المبحث الأول: أسباب الهجرة الخارجية من العراق :

يتناول هذا المبحث العوامل المحركة للهجرة من العراق، مركّزًا على الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية فالهجرة ليست قرارًا فرديًا، بل انعكاس لضغوط البيئة المحيطة، بما يشمل الصراعات الداخلية والحروب الخارجية، وضعف الدولة، والفساد، وانهيار المؤسسات، إلى جانب الأزمات الاقتصادية، والفقر، والبطالة، وتدهور الخدمات، وتأثير ذلك على الشباب الحاصلين على شهادات عليا.

ينقسم المبحث إلى مطلبين:(الأسباب السياسية والأمنية: ضعف الاستقرار، العنف، الفساد، والانقسامات المجتمعية) و(الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية: البطالة، الفقر، تدهور الخدمات، وانخفاض فرص العيش الكريم) .

يهدف التحليل إلى توفير فهم شامل للظاهرة ووضع أسس علمية لسياسات وطنية لمعالجتها.وطنية تستند إلى تشخيص واقعي لجذور المشكلة، وليس فقط مظاهرها.

المطلب الأول: الأسباب السياسية والأمنية للهجرة من العراق :

تعد الأسباب السياسية والأمنية من أبرز العوامل البنيوية التي دفعت شرائح واسعة من العراقيين إلى الهجرة منذ عام 2003، إذ ارتبطت هذه الظاهرة بسلسلة من التحولات العميقة التي شهدتها بنية الدولة والمجتمع، بدءًا من انهيار مؤسسات الدولة بعد الغزو الأمريكي، مرورًا بالحرب الطائفية وصعود الجماعات

الإرهابية، وانتهاءً بتراجع الحريات واستمرار التدخلات الإقليمية والدولية وقد أدت هذه التراكمات إلى خلق بيئة طاردة دائمة، جعلت الهجرة خيارًا استراتيجيًا للبحث عن الأمن والاستقرار.

1. التحول السياسي وهشاشة الدولة (2003–2006)

شكّل سقوط النظام السابق عام 2003 نقطة الانطلاق الأولى لموجات الهجرة الحديثة، حيث أدت قرارات حلّ الجيش والأجهزة الأمنية إلى فراغ مؤسسي واسع، ترافق مع ضعف أجهزة الدولة وغياب البنية القانونية الضامنة لحقوق المواطنة. وأسهم تبني نظام المحاصصة الطائفية في إقصاء العديد من المكوّنات الدينية والعرقية من المشاركة السياسية، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على الأقليات مثل المسيحيين، الإيزيديين، الصابئة، الشبك، والتركمان الذين وجدوا أنفسهم خارج دائرة صنع القرار، مما دفع آلاف الأسر إلى الهجرة وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو 60% من المسيحيين العراقيين هاجروا منذ عام 2003، في واحدة من أكبر موجات الهجرة الجماعية للأقليات في الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة.[1]

2. تصاعد العنف الطائفي والحرب الأهلية (2006–2008)

دخل العراق بين عامي 2006 و2008 مرحلة صراع طائفي دامٍ، تحوّل فيه الخلاف السياسي إلى حرب أهلية أثّرت بشكل مباشر على الحياة المدنية. وشهدت هذه الفترة :[2]

1. عمليات تطهير طائفي في بغداد والمدن المختلطة.
2. اغتيال أكثر من 500 أستاذ جامعي وفق تقارير منظمة اليونسكو.
3. خطف وقتل الأطباء والصحفيين والمهندسين.
4. نزوح داخلي تجاوز 1.5 مليون شخص.

وأسهمت هذه الأحداث في زيادة موجات الهجرة الخارجية، خصوصاً بين العائلات التي فقدت الثقة بقدرة الدولة على توفير الأمن.

3. صعود تنظيم داعش والأزمة الإنسانية (2014–2017)

في 10 حزيران/يونيو 2014، استولى تنظيم داعش على مدينة الموصل ومناطق واسعة من محافظة نينوى، ما مثّل نقطة تحوّل درامية في مأساة العراق وأفضى ذلك إلى موجة نزوح وتهجير داخلي ضخمة للسكان المدنيين، لا سيما من الأقليات الدينية والعرقية كالإيزيديين والمسيحيين والشبك والتركمان وقد ارتكب التنظيم انتهاكات واسعة ضد حقوق الإنسان: قتل جماعي، اختطافات، استعمال المدنيين كدروع بشرية، تدمير دور عبادة وممتلكات دينية وثقافية، ما

استدعى توصيفًا من جهات حقوقية بأنه جريمة حرب وجرائم ضد الإنسانية وربما تطهير عرقي .[3]

4. القمع السياسي وتراجع الحريات (2018–2024)

على الرغم من انتهاء الحرب ضد داعش عام 2017، إلا أن العراق دخل في مرحلة جديدة اتسمت بتصاعد القمع السياسي وتراجع الحريات وقد برز ذلك خلال :[4]

1. احتجاجات البصرة عام 2018 التي واجهت عنفًا أمنيًا أدى إلى سقوط قتلى واعتقال نشطاء.
2. احتجاجات تشرين 2019 التي قُتل خلالها أكثر من 600 متظاهر وأصيب الآلاف، مع تسجيل ما يزيد عن 130 حالة اغتيال أو اختطاف بحق ناشطين وصحفيين (بحسب مرصد الحريات).
3. استمرار الإفلات من العقاب وضعف القضاء.

وأدى ذلك كله إلى دفع المزيد من الشباب والنخب المهنية إلى طلب اللجوء في أوروبا وكندا وأستراليا.

5. التدخلات الإقليمية والدولية وتآكل السيادة الوطنية

ظل العراق منذ عام 2003 ساحة مفتوحة للصراعات الإقليمية والدولية، ولا سيما التنافس الأمريكي–الإيراني، والذي انعكس بشكل مباشر على الاستقرار الداخلي. وأسهمت الأحداث المفصلية، مثل حادثة اغتيال قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس عام 2020، في زيادة حالة عدم اليقين، وتفاقم المخاوف من تجدد العنف، مما دفع الكثير من الكفاءات العلمية والاقتصادية إلى مغادرة البلاد.[5]

كما أدت التدخلات التركية والإيرانية عبر القصف المتكرر وتمدد الفصائل المسلحة إلى تعزيز الشعور بانعدام الأمن، وارتفاع معدلات الهجرة خصوصًا في

المحافظات الحدودية مثل نينوى، دهوك، السليمانية، وديالى.[6](انظر المخطط رقم1 الذي يوضح أبرز مناطق النزوح والهجرة بعد عام 2003) .

المخطط رقم (1) : أبرز مناطق النزوح والهجرة في العراق بعد عام 2003

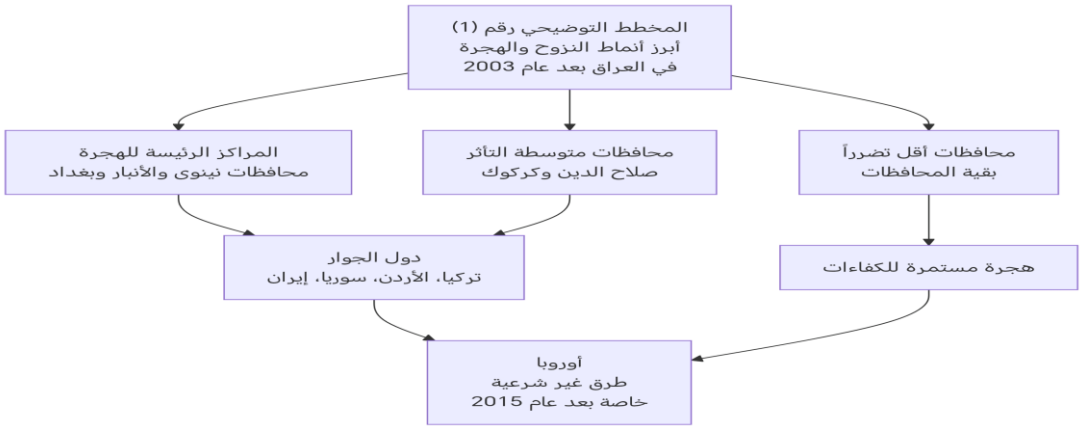

المخطط من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، على الرابط الاتي :

International Organization for Migration. (2023). Migration trends in Iraq. IOM Iraq. Retrieved from https://iraq.iom.in

يظهر المخطط رقم (1) – المعتمد على بيانات المنظمة الدولية للهجرة – أن محافظات نينوى، الأنبار، بغداد سجّلت أعلى معدلات النزوح والهجرة، بسبب العمليات الإرهابية ، الصراع الطائفي ، سيطرة داعش عام 2014 وحملات التهجير القسري.

يوضح التحليل الجغرافي المستند إلى بيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والممثلة في المخطط رقم (1) الذي أعدته الباحثة، أن محافظات نينوى والأنبار وبغداد سجلت أعلى معدلات النزوح والهجرة، بسبب العمليات الإرهابية والصراع الطائفي وسيطرة داعش عام 2014 وحملات التهجير القسري بينما سجلت محافظات صلاح الدين وكركوك مستويات متوسطة، في حين حافظت المحافظات الجنوبية على معدلات أقل نسبياً، رغم استمرار هجرة الكفاءات والشباب (انظر الجدول رقم 1) .

جدول رقم (1) : أبرز الأحداث السياسية والأمنية المرتبطة بظاهرة الهجرة من العراق (٢٠٠٣–٢٠٢٤)

السنة	الحدث	الأثر على الهجرة
٢٠٠٣	سقوط نظام صدام حسين والغزو الأمريكي للعراق	انهيار الدولة المركزية وتفكيك مؤسسات الجيش والأمن، ما أدى إلى فراغ أمني واسع دفع أولى موجات الهجرة.
٢٠٠٤_٢٠٠٥	تصاعد العنف الطائفي وظهور الجماعات المسلحة	نزوح داخلي واسع وهجرة آلاف الأسر، خصوصًا من الأقليات الدينية والعرقية
٢٠٠٦_٢٠٠٨	اندلاع الحرب الطائفية	تهجير قسري على نطاق واسع (خاصة في بغداد) مع هجرة مئات الآلاف إلى دول الجوار.
٢٠١٠_٢٠١٣	ضعف الدولة وتصاعد عمليات الاغتيال والخطف	استهداف الأكاديميين والأطباء والصحفيين دفع المزيد من الكفاءات إلى الهجرة.
٢٠١٤	اجتياح تنظيم داعش للموصل ومناطق واسعة	نزوح أكثر من مليون شخص داخليًا وخارجيًا، وتهجير الإيزيديين من سنجار بعمليات إبادة موثقة.
٢٠١٥_٢٠١٧	المعارك ضد داعش واستعادة الأراضي	تدمير البنى التحتية وتفاقم الأزمة الإنسانية دفع آلاف العراقيين إلى سلوك طرق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.
٢٠١٨	احتجاجات البصرة ضد الفساد وسوء	قمع الاحتجاجات وسقوط قتلى أدى إلى هجرة عدد من

	الخدمات	النشطاء والشباب.
٢٠١٩	احتجاجات تشرين في بغداد ومحافظات الجنوب	مقتل أكثر من 600 متظاهر وتهديد الناشطين، مما تسبب في موجة جديدة من طلبات اللجوء السياسي.
٢٠٢١_٢٠٢٢	استمرار القمع السياسي وتدهور الوضع الاقتصادي	ارتفاع معدلات طلب اللجوء في أوروبا وكندا وأستراليا.
٢٠٢٢-٢٣_٢٠٢٤	تفاقم الفساد، ضعف الخدمات، استمرار نفوذ الميليشيات، وتراجع ثقة الشباب بالمؤسسات	هجرة متزايدة خاصة بين الشباب والكفاءات، وتوسع الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا عبر تركيا وبلاروسيا.

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنظمة الدولية للهجرة في العراق، تحديداً: المنظمة الدولية للهجرة (2021) .(IOM). تقرير اتجاهات الهجرة والنزوح في العراق 2003-2020. وكذلك: المنظمة الدولية للهجرة (2023) .(IOM) المراقبة الدورية لتحركات النزوح في العراق - التقرير النهائي 2022 تم الاسترجاع في 15 مارس 2024 من موقع المنظمة: https://iraq.iom.int/ar/reports

تكشف دراسة هذه العوامل عن تراكب للأزمات السياسية والأمنية على مدى أكثر من عقدين، بحيث أدت كل أزمة إلى إضافة موجة جديدة من المهاجرين دون معالجة المشكلات البنيوية في الدولة ويمكن تلخيص أهم ملامح البيئة الطاردة في ضعف مؤسسات الدولة وسيادة القانون ، تعدد مراكز القوى وانتشار السلاح خارج الدولة ، تحوّل الخلافات السياسية إلى صراعات مسلحة ، تراجع الحريات العامة وزيادة العنف السياسي وتدخلات إقليمية ودولية مقيّدة للسيادة.

وبناءً على ذلك، فإن معالجة ظاهرة الهجرة تتطلب إصلاحًا سياسيًا وأمنيًا شاملًا يعيد الثقة بالمؤسسات، ويعزز قيم المواطنة، ويضمن حقوق جميع المكوّنات العراقية دون تمييز.

يتضح أن الأسباب السياسية والأمنية للهجرة من العراق تمثل العامل البنيوي الأكثر تأثيرًا في زيادة معدلات الهجرة خلال العقدين الماضيين، إذ لم تكن الهجرة نتاج أحداث عابرة، بل نتيجة مباشرة لضعف الدولة، والصراعات الطائفية، وصعود الجماعات الإرهابية، وتراجع الحريات، إلى جانب التدخلات الخارجية وقد أثرت هذه العوامل في جميع فئات المجتمع، مع التركيز على الشباب والكفاءات والأقليات، الذين أصبحوا الأكثر رغبة في مغادرة البلاد بحثًا عن بيئة آمنة ومستقرة .

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الخارجية من العراق

تعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من أبرز المسببات البنيوية للهجرة الخارجية من العراق، إذ تتشابك هذه العوامل مع السياقات السياسية والأمنية لتشكّل بيئة طاردة تدفع شرائح واسعة من المواطنين، خصوصًا الشباب والكفاءات العلمية، إلى البحث عن بدائل معيشية ومهنية أكثر استقرارًا خارج البلاد وتُظهر المؤشرات الكمية والنوعية أن الاقتصاد العراقي، الذي يعاني من اختلالات هيكلية حادة، إضافة إلى التراجع المستمر في منظومة الخدمات الاجتماعية، أسهما في تعزيز النزعات الهجرية لدى قطاعات مختلفة من المجتمع.

أولا: الأسباب الاقتصادية

تظهر الأسباب الاقتصادية للهجرة من العراق حجم الضغوط المعيشية التي تواجه المجتمع، إذ أدّت البطالة المرتفعة والفقر إلى دفع أعداد متزايدة من الشباب نحو البحث عن بدائل خارجية كما أسهم الاعتماد الأحادي على النفط في جعل الاقتصاد هشًّا وغير قادر على خلق فرص عمل مستدامة، خاصة مع غياب التنويع الاقتصادي ويُفاقم الفساد والبيروقراطية وضعف بيئة الأعمال من صعوبة الاستثمار والنمو، ما يعمّق الإحباط ويدفع المزيد من الكفاءات إلى التفكير بالهجرة وبذلك تشكّل هذه العوامل مجتمعة بيئة اقتصادية طاردة تُعدّ أحد أبرز دوافع الهجرة الخارجية.

1. ارتفاع معدلات البطالة والفقر

تشير البيانات الرسمية والدولية إلى وصول البطالة العامة في العراق إلى مستويات مرتفعة، تجاوزت 16% في عام 2021، فيما قاربت بطالة الشباب (15–24 سنة) حاجز 36% خلال السنوات نفسها، وهو ضعف المعدل العام تقريبًا كما شهدت معدلات الفقر صعودًا ملحوظًا، إذ بلغت 25% عام 2020 قبل أن تنخفض إلى 17.6% عام 2023 وتبيّن هذه المؤشرات وجود فجوة كبيرة بين الطلب على فرص العمل والعرض المتاح، خصوصًا مع زيادة أعداد الخريجين سنويًا دون استيعابهم في القطاعات الإنتاجية.[7]

جدول رقم (2) : تطور معدلات البطالة العامة، والبطالة بين الشباب، ومعدل الفقر في العراق (2003-2023)

العام	معدل البطالة (%)	البطالة بين الشباب (%)	معدل الفقر (%)
2003	8.97	17.62	-
2004	8.74	17.03	_
2005	8.60	16.92	_
2006	8.43	16.78	_
2007	8.65	17.21	_
2008	8.47	16.92	_
2009	8.41	16.82	_
2010	8.26	16.58	_
2011	8.19	16.45	_
2012	7.97	16.09	_
2013	9.21	17.89	_
2014	10.59	19.91	_
2015	10.84	21.35	_
2016	10.82	22.45	_
2017	13.02	25.28	_
2018	13.49	27.30	_
2019	14.11	29.58	_
2020	15.78	34.82	_
2021	16.17	35.65	_
2022	15.51	32.07	_
2023	15.45	31.97	17.06
2024	_	_	_

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الرسمية التالية: الجهاز المركزي للإحصاء العراقي (2023) .(COSIT). مسح القوى العامحة في العراق للسنوات 2003-2023 والبنك الدولي. (2024). فقر ورفاهية في العراق: تقييم حديث. واشنطن العاصمة: البنك الدول ومنظمة العمل الدولية .(ILO) (2023). مؤشرات سوق العمل في العراق - قاعدة بيانات ILOSTAT.

يتضح من الجدول أعلاه استقرار معدل البطالة بين 8–9% خلال المدة 2003–2012، ثم ارتفاعًا تدريجيًا بعد 2013 بسبب الأزمات الأمنية والاقتصادية وإن بطالة الشباب أعلى من المعدل العام بنسبة تتراوح بين 100–150%، ما يجعلهم الأكثر ميلا للهجرة وكذلك انخفاض الفقر عام 2023 لا يعكس تحسنًا بنيويًا، بل مرتبط بارتفاع إيرادات النفط.

2. الاعتماد الأحادي على النفط وغياب التنويع الاقتصادي

يمثل قطاع النفط نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات الدولة ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل الاقتصاد العراقي شديد الهشاشة أمام تقلبات أسعار النفط العالمية ويؤدي هذا الاعتماد الأحادي إلى انكماش اقتصادي سريع عند انخفاض أسعار النفط (كما حدث عام 2020) ، ضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، السياحة) ومحدودية قدرة القطاع الخاص على توليد فرص عمل حقيقية وبذلك يتحول الاقتصاد الريعي إلى بيئة طاردة للكفاءات التي تبحث عن بيئات اقتصادية متنوعة وأكثر استقرارًا.[8]

3. الفساد والبيروقراطية وضعف بيئة الأعمال

يحتل العراق مراتب متأخرة في مؤشر مدركات الفساد (154 من أصل 180 دولة)، ويُقدّر البنك الدولي خسارة 15–20% من الإيرادات العامة بسبب الفساد الإداري والمالي ويؤدي ذلك إلى إعاقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، صعوبة ، الحصول على التراخيص والقروض وضعف ثقة المواطنين بجدوى البقاء ضمن اقتصاد غير مستقر وغير عادل إذ تعاني المحافظات الجنوبية والريفية من ضعف كبير في الاستثمارات والبنى التحتية مقارنة ببغداد وإقليم كردستان، ما يجعل الهجرة الخارجية امتدادًا لحركة نزوح داخلي متواصل من المناطق المهمشة إلى الخارج.[9]

ثانيًا: الأسباب الاجتماعية

تظهر الأسباب الاجتماعية للهجرة حجم الضغوط التي يعيشها المجتمع العراقي، إذ أسهم تدهور الخدمات الأساسية، ولاسيما الكهرباء والماء والصحة والتعليم، في دفع الأسر إلى البحث عن بيئة أكثر استقرارًا كما أدّى ضعف جودة التعليم وغياب فرص التطوير إلى اتجاه الطلبة والكفاءات نحو الخارج وتعمّق هشاشة النسيج الاجتماعي بفعل الحروب والصراعات، ما ولّد شعورًا باللااستقرار لدى فئات واسعة إلى جانب ذلك، أدّى تراجع الطبقة الوسطى والتحول المتزايد في القيم الاجتماعية التي باتت ترى الهجرة خيارًا طبيعيًا إلى تعزيز موجات الهجرة، لتشكّل هذه العوامل معًا بيئة اجتماعية ضاغطة تُسهم بقوة في دفع العراقيين نحو الهجرة.

1. تدهور الخدمات الأساسية والبنى التحتية

يواجه المواطن العراقي نقصًا حادًا في خدمات الكهرباء والماء والصحة والتعليم، إذ تبلغ ساعات قطع الكهرباء 8–12 ساعة يوميًا، في حين يعاني القطاع الصحي من نقص الكوادر، حيث هاجر أكثر من 50% من الأطباء الاختصاصيين منذ عام 2003 ويُعد ضعف هذه الخدمات أحد أهم دوافع الهجرة العائلية.[10]

2. ضعف جودة التعليم وفرص التطوير

يتجلى التدهور في النظام التعليمي من خلال تدني تصنيف الجامعات العراقية عالميًا (المرتبة 1501+) و غياب البرامج التقنية الحديثة ونقص تمويل البحث العلمي وقد دفعت هذه الظروف العديد من الطلبة إلى استكمال دراستهم في الخارج أو الهجرة بحثًا عن تعليم نوعي.[11]

3. تفكك النسيج الاجتماعي

عانت المجتمعات العراقية من تأثيرات الحروب والصراعات الطائفية، ما أدى إلى هشاشة الروابط المجتمعية ، بروز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية وشعور فئات واسعة بالتمييز أو التهميش وهو ما دفع الكثير للبحث عن استقرار اجتماعي في الخارج.[12]

4. تآكل الطبقة الوسطى

تعد الطبقة الوسطى عماد التنمية والاستقرار؛ إلا أنّها تعرضت لتراجع كبير نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي ، ارتفاع تكاليف المعيشة وغياب برامج الدعم الاجتماعي وأدى ذلك إلى اتجاه أفراد هذه الطبقة نحو الهجرة لتحسين مستوى المعيشة.[13]

5. التحول في القيم الاجتماعية تجاه الهجرة

أصبحت الهجرة "خيارًا طبيعيًا" ومقبولا اجتماعيًا، خاصة مع نجاح المهاجرين العراقيين في الخارج، ووجود شبكات دعم قوية في دول أوروبا وأمريكا الشمالية.[14](انظر الجدول رقم ٣) .

الجدول رقم (3): تصنيف الدو افع الاقتصادية والاجتماعية حسب الأولوية

الدافع	نسبة التأثير	الفئة الأكثر تأثرا	النمط الهجري
البطالة وغياب الفرص	35 %	الشباب (18–35)	هجرة دائمة
تدهور الخدمات	%25	الأسر	هجرة عائلية
الفساد وغياب العدالة	%20	الكفاءات	هجرة مهارية
الضغوط الاجتماعية	%15	المهمشون و الأقليات	هجرة لجوء
تقليد النماذج الناجحة	%5	خريجو الجامعات	هجرة طموح

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير المنظمة الدولية للهجرة دو افع الهجرة في العراق على الر ابط الاتي: https://iraq.iom.int

يشير التحليل إلى وجود ترابط وثيق بين الدوافع السياسية–الأمنية و الاقتصادية– الاجتماعية للهجرة، إذ تُعد العوامل السياسية والأمنية المحرك الأساسي لموجات الهجرة، فيما تعمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية بوصفها عوامل مُعزِّزة تُسرّع من قرار المغادرة وتتقاطع هذه الدوافع مع محطات الأحداث الكبرى في تاريخ العراق الحديث، حيث ارتبطت موجات الهجرة بشكل مباشر بسنوات التحول و الأزمات مثل 2003، 2006، 2014، و2019 كما تختلف الدوافع بحسب المناطق ففي محافظات نينوى والأنبار يبرز البعد الأمني بوصفه العامل الأكثر تأثيراً، بينما يغلب الدافع الاقتصادي في محافظات الجنوب، في حين تتركز هجرة الكفاءات بشكل أكبر في بغداد أما من حيث الخصائص الديموغرافية، فيُظهر توزيع المهاجرين أن 70% منهم تتراوح أعمارهم بين 18–40 عاماً، وأن 45% يحملون شهادات جامعية، فضلا عن أن النساء يشكلن نحو 40% من إجمالي المهاجرين مع ازدياد واضح لمشاركتهن في السنوات الأخيرة، ما يعكس تحوّلًا في طبيعة وأنماط الهجرة العراقية.

تظهر المعطيات أن الهجرة الخارجية من العراق ليست ظاهرة ظرفية مرتبطة بأزمات محددة، بل نتيجة تراكمات اقتصادية واجتماعية عميقة فقد أدى ارتفاع البطالة، وتدهور الخدمات، والفساد، وتراجع التنمية، إلى خلق بيئة طاردة تحفّز الهجرة كبديل واقعي لتحسين الأوضاع المعيشية والمهنية وفي ظل غياب إصلاحات بنيوية شاملة، يُتوقع استمرار هذه الظاهرة مع ما يرافقها من خسائر بشرية وتنموية كبيرة.

المبحث الثاني: التحديات الناتجة عن الهجرة الخارجية من العراق :

يتناول المبحث الثاني التحديات الناتجة عن الهجرة الخارجية من العراق، والتي تشمل آثارًا داخلية تتعلق بالضعف المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي، وآثارًا خارجية مرتبطة بالعلاقات الدولية وسياسات دول الاستقبال، مؤكدًا أن هذه التحديات تمثل امتدادًا طبيعيًا للأسباب المعقدة للهجرة وتتطلب استجابات شاملة تراعي البعدين الداخلي والخارجي .

المطلب الأول: التحديات الداخلية للهجرة الخارجية في العراق

تعد الهجرة الخارجية من العراق إحدى أكثر الظواهر تعبيراً عن عمق الاختلالات البنيوية في الدولة والمجتمع، إذ لم تَعُد مجرد انتقال طوعي للسكان، بل تحوّلت إلى نتيجة تفاعلية لجملة من الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت منذ عام 2003 وأسهمت هذه البيئة المركّبة في خلق ظروف طاردة دفعت عشرات الآلاف، خصوصاً من الشباب والكفاءات، إلى البحث عن بيئات أكثر استقراراً فرصاً وقد خلّفت هذه الظاهرة آثاراً مباشرة على

الرأسمال البشري، والنسيج الاجتماعي، والأداء الاقتصادي، ومستقبل التنمية في البلاد .[15]

1. نزيف الكفاءات واستنزاف الرأسمال البشري

مثّلت هجرة العقول أحد أخطر تداعيات الهجرة الخارجية، حيث غادر آلاف الأطباء

* والمهندسين والأكاديميين والخبراء إلى الخارج، متأثرين بجملة عوامل طاردة أبرزها: هشاشة البيئة الأمنية واستمرار التهديدات الطائفية، وتدهور المؤسسات التعليمية والبحثية، وضعف التمويل الموجّه للبحث والتطوير،فضلا عن تدنّي مستوى الرواتب وتراجع البيئة المهنية وقد أدّى هذا الاستنزاف إلى إضعاف قطاعي الصحة والتعليم بشكل خاص، وتباطؤ الإصلاح الإداري، وتراجع جودة الخدمات العامة، الأمر الذي أعاق مسارات التنمية وإعادة الإعمار.[16]

2. التحولات الديموغرافية و انزياح التوازنات المجتمعية

أسهمت الهجرة الانتقائية للشباب والمتعلمين في إحداث اختلال واضح في الهيكل السكاني فبخروج شريحة واسعة من الفئة الأكثر قدرة على الإنتاج، تزايدت نسبة كبار السن والأطفال داخل المجتمع ، مما قلّل من حجم القوى العاملة ورفع الضغط على خدمات الرعاية والضمان الاجتماعي كما نتج عن الهجرة خلل في التماسك الأسري ، نتيجة سفر أحد الوالدين أو الأبناء، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التفكك الأسري والطلاق، وتراجع الرعاية الاجتماعية، وازدياد المشكلات النفسية والسلوكية ، ولا سيّما في المناطق التي فقدت شبكات الدعم الأهلي التقليدي.[17]

3. أزمة الثقة بين المواطن والدولة

يرتبط قرار الهجرة بدرجة الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على توفير خدمات مستقرة وفرص معيشية عادلة وتعمّقت أزمة الثقة نتيجة تفشي الفساد، وسوء الإدارة، وتراجع الخدمات الأساسية، وغياب سياسات واضحة للتشغيل والتنمية وقد ولّدت هذه العوامل قناعة واسعة بأن فرص التقدم والعيش الكريم متاحة خارج البلاد أكثر من داخله ومن ثم نشأت "حلقة مفرغة": ضعف الثقة يؤدي للهجرة، والهجرة تستنزف الكفاءات القادرة على الإصلاح، ما يفاقم ضعف

مؤسسات الدولة ويعمّق أزمة الثقة أكثر.[18]

4. التأثيرات الاقتصادية المحدودة لتحويلات المهاجرين

على الرغم من أنّ التحويلات المالية للمغتربين تُعد مصدراً مهماً لدعم الأسر داخل العراق، فإن تأثيرها التنموي يبقى محدوداً * ،لكون معظمها يُوجّه للاستهلاك اليومي دون تحويله إلى استثمارات إنتاجية كما تفتقر الدولة لبرامج تستثمر هذه التحويلات في مشاريع صغيرة أو متوسطة تعزّز النمو الاقتصادي وإلى جانب ذلك، أدت الهجرة إلى تقلّص حجم الطبقة الوسطى، وتراجع الطلب المحلي، وانكماش السوق الداخلية، مما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي الإنتاجية .[19]

5. التفاوت التنموي الإقليمي وتعميق الهشاشة المحلية

تأثرت المحافظات غير المستقرة أمنياً، مثل الأنبار ونينوى وصلاح الدين، بمعدلات أعلى من الهجرة، مما أدى إلى اتساع الفجوة التنموية بينها وبين المحافظات الأكثر استقراراً فقد نتج عن هجرة الكفاءات تراجع جودة الخدمات، وتوقف مشاريع الإعمار، وضعف الفاعلية المؤسسية، وهو ما جعل عملية إعادة البناء في هذه المناطق أكثر تعقيداً وكلفة كما أدى غياب الكوادر المحلية إلى اعتماد طويل الأمد على الدعم الخارجي، بدلا من تنمية موارد بشرية محلية.[20]

6. ضعف السياسات الوطنية وإدارة ملف الهجرة

تظهر التحديات الداخلية قصوراً واضحاً في إدارة الدولة لملف الهجرة، رغم خطورته المتزايدة فلا توجد حتى الآن استراتيجية وطنية شاملة للحدّ من الهجرة أو لاستثمار طاقات العراقيين في الخارج [21] وكما أن التنسيق بين المؤسسات المعنية ضعيف، وتفتقر الدولة إلى قواعد بيانات دقيقة حول أعداد المهاجرين ومؤهلاتهم ومسارات هجرتهم كما لا تزال التشريعات المتعلقة بالهجرة واللجوء والعمل الخارجي بحاجة إلى تحديث ينسجم مع المعايير الدولية ومتطلبات سوق العمل المحلي. [22]

تظهر التحديات الداخلية للهجرة الخارجية هشاشة متعددة الأبعاد في الدولة العراقية، تجمع بين ضعف الحوكمة، وتدهور البيئة الاقتصادية، وتراجع الثقة المجتمعية، ونقص الاستقرار الأمني وهي تحديات تُسهم في خلق بيئة طاردة تعطل التنمية وتستنزف أهم موارد العراق: رأس ماله البشرى وللحدّ من تفاقم الظاهرة، تحتاج الدولة إلى استراتيجية وطنية متكاملة تستند إلى: [23]

1. تعزيز الأمن وسيادة القانون.
2. تنفيذ إصلاحات حاكمة لمحاربة الفساد وتحسين الخدمات.
3. تطوير سياسات تشغيل واقتصاد منتج يستوعب الشباب.
4. تقوية الروابط الأسرية والمجتمعية.
5. بناء شراكات مؤسسية مع الجاليات العراقية لاستثمار خبراتهم وتحويلاتهم.

وبذلك يمكن تحويل الهجرة من عامل استنزاف إلى مصدر دعم للتنمية والبناء في العراق.

المطلب الثاني : التحديات الخارجية للهجرة وعلاقتها بالسياسة الخارجية العراقية

تشكل التحديات الخارجية محورًا رئيسيًا في دراسة الهجرة العراقية، إذ تؤثر العوامل الإقليمية والدولية على حركة السكان بشكل مباشر وغير مباشر، وتفرض على السياسة الخارجية العراقية التعامل معها بحذر. يمكن تلخيص أبرز هذه التحديات كما يلي:

أولا : الأزمات الإقليمية والنزاعات المسلحة المجاورة

تمثل النزاعات المسلحة والأزمات في الدول المجاورة (مثل سوريا وإيران) عاملا إضافياً زاد من تعقيد ظاهرة الهجرة العراقية ، فقد أدت هذه النزاعات، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى تهديد الأمن الحدودي وتشجيع حركة انتقال عبر الحدود بحثاً عن الأمان أو اللجوء السياسي، مما وسّع نطاق المشكلة واستجابة لذلك، حاولت السياسة الخارجية العراقية الحفاظ على موقف متوازن في الصراعات الإقليمية، وسعت للمشاركة في جهود الوساطة وبناء السلام، أملافي احتواء الأوضاع التي قد تدفع بمزيد من مواطنها إلى الهجرة. [24]

ومع تزايد الأعداد، تحوّلت الهجرة من قضية داخلية إلى ملف دولي مركّب يؤثر بشكل كبير على مكانة العراق وعلاقاته الخارجية ، فوجود جالية كبيرة في الخارج يفرض على الدولة التزامات قانونية ودبلوماسية جديدة، كما يخلق تحديات تتعلق بحماية المواطنين وصورة البلاد في المحافل الدولية، ويختبر فاعلية الدبلوماسية العراقية في التعامل مع الملفات الإنسانية العابرة للحدود.[25]

ثانيا : القصور المؤسسي و انعكاساته على الدور الدبلوماسي

يعاني العراق من ضعف واضح في إدارة شؤون الجاليات العراقية في الخارج، حيث تفتقر الدولة إلى إطار مؤسسي متكامل يُعنى بمتابعة أوضاع المغتربين بشكل منهجي. ويبرز هذا القصور في ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، وتواضع الدور الذي تؤديه البعثات الدبلوماسية في حماية حقوق المواطنين، وقصور آليات التواصل مع الجاليات العراقية وقد أدّى ذلك إلى تراجع مستوى مشاركة العراقيين في الخارج في الحياة العامة لبلدهم الأصلي، وإلى شعور متزايد بالاغتراب السياسي، مما دفع بعضهم إلى الانخراط الكامل في المجتمعات المضيفة على حساب الروابط الوطنية كما انعكست الانقسامات السياسية الداخلية على بنية الجاليات في الخارج، الأمر الذي أضعف قدرتها على تشكيل لوبيات فاعلة للدفاع عن مصالح العراق.[26]

ثالثاً: التحديات القانونية والسياسية في دول الاستقبال

يواجه المهاجرون العراقيون مجموعة واسعة من العقبات القانونية المرتبطة بإجراءات الإقامة واللجوء والعمل. وتزداد هذه التحديات تعقيداً في ظل تصاعد السياسات المقيدة للهجرة في عدد من الدول المستقبلة، فضلا عن التغيرات المستمرة في القوانين الدولية المتعلقة باللجوء والحماية الإنسانية وكما يواجه العراقيون تحديات تتعلق بالتمييز الاجتماعي، وصعوبة الاعتراف بالمؤهلات العلمية، وغياب الحماية القانونية الكافية في بعض الحالات ويُضاف إلى ذلك الدور المحدود للدبلوماسية العراقية في الدفاع عن حقوق مواطنيها أمام السلطات القضائية والإدارية للدول المضيفة. [27]

رابعاً: استنزاف الكفاءات و أبعاده العابرة للحدود

يشكل الإطار القانوني والسياسي في دول الاستقبال تحدياً رئيسياً للمهاجرين العراقيين فهم يواجهون عقبات معقدة تتعلق بالحصول على تصاريح الإقامة وطلبات اللجوء وتراخيص العمل، وهي إجراءات تزداد صعوبة في ظل توجه العديد من الدول نحو تشديد سياسات الهجرة وفرض شروط أكثر تقييداً منذ عام 2015 كما أن التغيرات المستمرة في التشريعات الدولية للجوء تضيف مزيداً من الغموض على أوضاعهم ولا تقتصر التحديات على الجانب القانوني البحت، بل تمتد إلى مجالات عملية واجتماعية ، فالكثير من العراقيين يعانون من صعوبة الاعتراف بالمؤهلات العلمية والخبرات المهنية التي حصلوا عليها في بلدهم، مما يحصرهم في وظائف متدنية لا تتناسب مع كفاءات هم كما أن التمييز الاجتماعي في المجتمعات المضيفة، إلى جانب افتقار بعض المهاجرين إلى الحماية القانونية الكافية في ظل نظم الهشاشة، يعمق من معاناتهم في مواجهة هذه الصعوبات،

يبقى دور البعثات الدبلوماسية العراقية في الدفاع عن حقوق مواطنيها والضغط على السلطات المحلية محدوداً وغير فاعل في كثير من الأحيان.

وعلى الصعيد الدولي، سعت السياسة الخارجية العراقية إلى اتباع نهج عملي لإدارة هذا الملف، فعملت على عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية تهدف إلى حماية حقوق مواطنيها في الخارج ومع ذلك، يظل التنسيق الدبلوماسي المستمر مع الدول المضيفة، ورفع قدرات المؤسسات المعنية داخل العراق، تحدياً مركزياً لضمان حماية أفضل للمهاجرين العراقيين وتحويل ملفهم من عبء إلى عنصر في بناء علاقات دولية إيجابية .[28]

خامساً: انعكاسات الهجرة على علاقات العراق بالدول المضيفة

يشكل ملف الهجرة العراقية، ببعده الإنساني وحجمه الديموغرافي، عاملا مؤثراً في صياغة وتوجيه العلاقات الثنائية مع الدول المستقبلة فقد أسهمت موجات الهجرة المتلاحقة في إحداث توترات دبلوماسية غير معلنة، حيث استغلت بعض الدول المضيفة هذا الملف كورقة تفاوضية في العلاقات السياسية والاقتصادية، مما وضع العراق في موضع استجابة أحياناً أمام شروط تلك الدول كما عززت الصورة النمطية المرتبكة للعراق -عبر ربط الهجرة دوماً بعدم الاستقرار- من صعوبة بناء سردية إيجابية حول الاستقرار الداخلي وقدرته على إدارة الأزمات، مما أثر سلباً على صورته ومكانته التفاوضية في الساحة الدولية.

هذا ، واستجابة لهذه التحديات، وضمن رؤية استراتيجية جديدة تضع العراق أولا، اتجهت السياسة الخارجية إلى تحويل الهجرة من عبء إلى فرصة، عبر حزمة من الإجراءات العملية التي تهدف إلى استعادة المبادرة فقد عملت السياسة الخارجية على تفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري المكثف مع الدول المستقبلة للمهاجرين، بهدف إيجاد شراكات تعود بالنفع على الاقتصاد العراقي وتخلق فرصاً للشباب قد تقلل من الهجرة القسرية وتجسد هذا النهج في مشاريع الربط الإقليمي الكبرى مثل "طريق التنمية" الذي يربط العراق بأوروبا والخليج، ومشاريع الربط الكهربائي والطاقوي مع دول الجوار، مما يعمق الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة مع تلك الدول.[29]

على المستوى المؤسسي، سعت الدولة إلى تنظيم الملف عبر حوكمة نشطة، من خلال إطلاق "الخطة الوطنية الأولى لتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية للفترة 2025–2030"، التي تهدف إلى تحويل الهجرة من ضرورة إلى خيار، وتوفر فرصاً للعمل والتعليم ولمّ الشمل ضمن مسارات قانونية كما عملت على تعزيز التنسيق الدبلوماسي المباشر مع الدول المضيفة، سواء من خلال المباحثات الثنائية المكثفة حول قضايا المنطقة والهجرة، أو عبر دراسة مقترح لتغيير اسم وزارة الخارجية إلى "وزارة الخارجية والعراقيين في المهجر"، تأكيداً على أولوية حماية وتنظيم شؤون المواطنين في الخارج كجزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية.[30]

سادسا: إشكالية الاندماج الثقافي وتحديات الهوية

يتخطى تحدّي الاندماج الثقافي للمهاجرين العراقيين المسألة الفردية ليرتبط بشكل عميق بتهديدات أمنية ووجودية تطال الهوية الوطنية العراقية الجامعة ذاتها فقد أسهمت حملات التهجير القسري التي استهدفت الأقليات الدينية والعرقية (كالمسيحيين والصابئة والإيزيديين) منذ عام 2003 في نزيف ديموغرافي وثقافي، يهدد بتبدُّد التنوع التاريخي الذي شكّل نسيج الهوية العراقية عبر العصور[31]، ويُفضي إلى تقوقع الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية وقد غذّت التهديدات الأمنية العابرة للحدود، كالإرهاب والجريمة المنظمة، هذه الديناميكية عبر تهجير سكان المناطق الحدودية وتقويض الأمن القومي للدول الجوار، مما خلق بيئة طاردة معززة للهجرة.[32]

يواجه أبناء الأجيال الثانية والثالثة، الذين ولدوا أو نشأوا في المجتمعات الغربية، معضلة هوية مركّبة فهم يقفون عند مفترق ثقافي بين القيم الفردية والليبرالية السائدة في المجتمعات المضيفة وبين القيم الجماعية والتقليدية التي يحاول الأهل الحفاظ عليها، مما يولّد صراعات داخل الأسرة ويصعّب عملية الاندماج الكامل[33] ، كما أن بعض السياسات التقييدية والتمييز الاجتماعي في دول الاستقبال يزيد من شعورهم بالعزلة والاغتراب في الوقت نفسه، أدّت ظروف الهجرة القسرية والجماعية لكثير من العراقيين إلى تشكُّل "غيتوات" أو مجتمعات مغلقة في الخارج، حيث يجد المهاجر صعوبة في التفاعل الخلاق مع المجتمع الجديد، مما يحرم كلا الطرفين من فرص التلاقح الثقافي الإيجابي ويعيق بناء هوية "عابرة للحدود" متوازنة.[34]

تتضمّن السياسة العراقية الرسمية تجاه الجاليات في الخارج برنامجًا مؤسسيًا يُعرف باسم "سياسة الارتباط مع العراقيين في المهجر (2019–2022)"، والذي يركّز على تعزيز الارتباط بالهوية الوطنية، وتسهيل مساهمات المهاجرين في التنمية الوطنية، وإقامة آليات للتعاون بين الدولة والجاليات العراقية في مجالات التعليم والثقافة والاقتصاد، مما يعكس بُعدًا دبلوماسيًا وثقافيًا في السياسة الخارجية العراقية لمواجهة آثار التهجير والهجرة القسرية.[35]

بهذه الرؤية، يُعاد تصوّر ملف الهجرة من كونه عبئاً إلى كونه مجالا محتملا لتعزيز "القوة الناعمة" العراقية وبناء جسور ثقافية ومعرفية مع العالم، في إطار استراتيجية طويلة الأمد تضع استقرار الهوية الوطنية وحماية تنوعها في صلب أولويات السياسة الخارجية [36] ولتوضيح أبعاد هذه التحديات وآليات التعامل معها، يبيّن الجدول رقم (3) أبرز أنواع التحديات الخارجية المرتبطة بالهجرة العراقية وأساليب معالجتها .

الجدول رقم (4): التحديات الخارجية للهجرة العر اقية وآليات المعالجة

نوع التحدي	أبرز مظاهر التحدي	الآليات المقترحة للمعالجة
التحدي المؤسسي والدبلوماسي	ضعف ارتباط الجاليات بالسفارات، غياب استراتيجية وطنية	تفعيل الخطة الوطنية للهجرة (2025-2030)، تعزيز التنسيق بين الوزارات المعنية، إنشاء منصة إلكترونية للتواصل مع المغتربين
التحدي القانوني والإنساني	تشدد أنظمة اللجوء، التمييز، صعوبة الاعتراف بالشهادات	تعزيز الحماية القنصلية، عقد اتفاقيات ثنائية للاعتراف المتبادل بالشهادات، التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في برامج الهجرة الآمنة
التحدي الاقتصادي والتنموي	استنزاف العقول والكفاءات (هجرة الأطباء والمهندسين)	استحداث برامج حافزة لعودة الكفاءات، استثمار التحويلات المالية في مشاريع تنموية منتجة، توفير بيئة جاذبة للاستثمار
التحدي السياسي والإقليمي	تسييس ملف الهجرة، استخدامه كورقة ضغط من قبل دول الجوار	دبلوماسية هجرة نشطة، إبرام مذكرات تفاهم لإدارة ملف الهجرة مع الدول المضيفة، فضح محاولات الاستغلال في المحافل الدولية
التحدي الاجتماعي والثقافي	صعوبة اندماج الجيل الثاني، انتشار التمييز والصور النمطية	إنشاء مراكز ثقافية في دول الاغتراب، برامج توعوية للجاليات حول حقوقهم وواجباتهم، تعزيز الحوار بين الثقافات

الجدول من إعداد الباحة بالاعتماد على المصادر الآتية : المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، Protection and Solutions Strategy for Iraqi Refugees (2020).

يتضح من الجدول أعلاه إن الهجرة العراقية تتأثر بعوامل دولية وإقليمية، وتحولت إلى ملف سياسي ودبلوماسي معقد يجمع بين الأبعاد القانونية والاقتصادية والثقافية، ويؤثر على سيادة العراق وصورته الدولية، وإن أبرز التحديات تتمثل في ضعف الأطر المؤسسية والدبلوماسية لمتابعة شؤون الجاليات العراقية بالخارج، والتعقيدات القانونية وسياسات الدول المستقبلة التي تحد من الاستقرار القانوني والمعيشي للمهاجرين، فضلا عن استنزاف الكفاءات ورأس المال البشري، واستغلال ملف الهجرة كأداة تفاوضية وتكشف هذه التحديات الترابط بين البعدين الداخلي والخارجي، ما يستلزم استراتيجية شاملة تجمع بين الإصلاح الداخلي العميق ودبلوماسية هجرة نشطة لتعزيز الاستقرار وحماية مصالح الدولة والمجتمع.

جدول رقم(5) : التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في ظاهرة الهجرة

البعد	العوامل الداخلية	العوامل الخارجية	الآثار المترتبة
سياسي/ أمني	ضعف مؤسسات الدولة، العنف الطائفي والمذهبي، تفكك النظام الأمني، غياب استقرار السلطة	التدخلات الإقليمية والدولية، الصراعات في سوريا واليمن، التنافس الإقليمي بين إيران وتركيا والسعودية	زيادة موجات النزوح والهجرة، ضعف الثقة بالمؤسسات الوطنية، تراجع سيادة القرار الوطني
اقتصادي/تنموي	ارتفاع البطالة، الفقر، تدهور الخدمات العامة، ضعف التنمية المحلية.	انخفاض أسعار النفط، سياسات التقشف الدولية، برامج جذب الكفاءات في أوروبا وكندا وأستراليا	هجرة العقول، نقص الكفاءات في القطاعات الحيوية، الاعتماد على التحويلات المالية الخارجية
قانوني/ إداري	غياب تشريعات واضحة للهجرة، ضعف التنسيق بين الوزارات، نقص القواعد البيانية للمغتربين.	تشديد قوانين الإقامة واللجوء في الدول المضيفة، قيود الهجرة غير النظامية، تصنيف بعض الطلبات لأسباب سياسية أو أمنية	زيادة الهجرة غير النظامية، تعقيد اندماج المهاجرين، إساءة لصورة العراق في الخارج
ثقافي/ اجتماعي	ضعف البرامج الوطنية لتعزيز الارتباط بالجاليات، انعدام فرص التعليم المتخصصة، فقدان الهوية الوطنية للشباب	صعوبة الاندماج الثقافي والديني في المجتمعات المضيفة، التمييز العنصري أو الديني، ضغوط الهوية واللغة	انعزال المهاجرين، ضعف مشاركة الجاليات في التنمية الوطنية، انتشار الصور النمطية السلبية عن العراقيين

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الاتي : المنظمة الدولية للهجرة Iraq ،(IOM) Migration Trends and Patterns (2023).

الخاتمة والإستنتاجات :

خلصت هذه الدراسة إلى أن الهجرة الخارجية من العراق تمثل ظاهرة بنيوية نتجت عن تداخل عوامل سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية تراكمت منذ عام 2003، وأسهمت في خلق بيئة طاردة دفعت أعدادًا متزايدة من العراقيين، ولا سيما الشباب والكفاءات، إلى مغادرة البلاد. وقد بيّن البحث أن استمرار ضعف مؤسسات الدولة وتراجع فرص الاستقرار والتنمية شكّل المحرّك الرئيس لتصاعد هذه الظاهرة.

كما أظهرت النتائج أن تداعيات الهجرة تتجاوز آثارها الديموغرافية و الاقتصادية لتطال البنية الاجتماعية والهوية الوطنية، من خلال استنزاف الموارد البشرية وتعميق أزمة الثقة بين المواطن والدولة، فضلًا عن التحديات التي يواجهها المهاجرون في مجتمعات الاستقبال، خاصة ما يتعلق بالاندماج والانتماء.

وفي ضوء ذلك، يؤكد البحث أن معالجة الهجرة الخارجية تتطلب مقاربة شاملة تقوم على الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتعزيز سيادة القانون، وتوفير بيئة وطنية جاذبة، بما يسهم في الحد من الهجرة الاضطرارية وتحويلها من ظاهرة استنزاف إلى خيار فردي محدود في إطار دولة مستقرة وقادرة على التنمية.

قائمة المصادر:

[1] . Christians in Post-2003 Iraq: Fragmentation Dynamics, Ethnic and Sectarian Fault LINES على الرابط الاتي : https://eismena.com

[2] . أسباب تصاعد معدلات العنف في العراق - مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية على الرابط الاتي : https://acpss.ahram.org.eg

[3] .هشام الهاشمي ، عالم داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام(لندن : دار الحكمة، 2015) ، ص 28 و تقرير بعنوان العراق: لا ملجأ للنازحين هجوم الموصل على الرابط الاتي https://www.amnesty.org: وكذلك تقرير بعنوان العراق ـ داعش تختطف وتقتل أفراد الأقليات على الرابط الاتي : https://www.hrw.org

[4] . د . نور على صكب ، الأزمة السياسية في العراق: هل من حلول في الأفق؟ ، على الرابط الاتي https://WWW.BAYANCENTER.ORG:

[5] . زينة عبد الامير عبد الحسن ابراهيم ،الصراع الأمريكي - الإيراني وأثره على الأمن القومي العراقي ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (74) ، بغداد ، 2023 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ص 86.

[6] . مالك دحام متعب ، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار ، العدد(٢٣) ، 2013 ، مجلة السياسة الدولية ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، ص ص 1-10 .

[7] . تقرير البنك الدولي البنك على الرابط الاتي : https://DATA.WORLDBANK.ORG وكذلك تقرير وزارة التخطيط العراقية. (2023). تقرير الفقر متعدد الأبعاد في العراق. بغداد: وزارة التخطيط.

[8] . أليسيايوس بابيراكيس ، اوزوريس خورخي بارسيرو إليسايوس بابيراكيس ،عدم المساواة في الدخل ولعنة موارد النفط ، على الرابط الاتي :https://ARXIV.ORG

[9] . هيئة النزاهة الاتحادية. (2022). تقرير واقع الفساد في العراق. بغداد: هيئة النزاهة.

[10] .جمهورية العراق ، وزارة التخطيط العراقية. (2021). التقرير الوطني للتنمية المستدامة في العراق. بغداد: وزارة التخطيط على الموقع الرسمي الاتي : https://mop.gov.iq

[11] . إلهام مكي ، التعليم العالي في العراق بعد 2003: تحديات مستمرة ، تقرير ، مركز الشرق الأوسط ، لندن ، كلية لندن للاقتصاد ، تشرين الثاني ، نوفمبر 2023 ، ص 10 .

[12] . هادي مشعان ربيع ، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي (2003) ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، 2017 ، ص 165.

[13] . يزيد سليم عمر ، أثر النزوح الداخلي على البنية الاجتماعية في العراق ، المجلة الدولية للنقاش الاجتماعي ، المجلد 1 ، العدد (1) ، 2024 ، ص

[14] . جبار على جمال الدين والباحث رأفت حاتم مسلم ، الهجرة الدولية وآثارها على العراق ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، مركز دراسات الكوفة ، العدد (62) ، أيلول ، 2021 ، ص 171 .

[15] . يسر قاسم عبد الحميد داوود و لورانس يحيى صالح ، هجرة الكفاءات وانعكاسها على الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد 17 ، العدد (56) ، الجزء 4 ، ص ص 450 _ 454 .

[16] . المصدر نفسه .

* تشير تقديرات نقابة الأطباء العراقية (2023) إلى هجرة ما يقارب 52% من الأطباء الاختصاصيين المسجلين منذ عام 2003، وهو ما تؤكده دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية (WHO, 2022) حول نزوح الكوادر الصحية في العراق.

[17] . صلاح محسن جاسم وسمر حسين عكله، التغيرات الديموغرافية لسكان العراق وانعكاساتها البيئية والاقتصادية والتخطيطية، مجلة الآداب، العدد 151)ديسمبر 2024)، ص ص 121-240.

[18] . محمد نوري على ، أزمة الفساد في العراق وتأثيرها على عملية صنع القرار الإداري الأسباب والعواقب والحلول ، مجلة نينوى للدراسات القانونية ، جامعة نينوى ، كلية القانون ، المجلد (2)، العدد (4) ، أيلول 2025 ، ص 295 .

* . وفقاً لتقرير البنك المركزي العراقي (2023)، بلغت تحويلات المغتربين 2.1 مليار دولار أمريكي عام 2022. ومع ذلك، تشير دراسة البنك الدولي (البنك الدولي، 2022) إلى أن 85% من هذه التحويلات تُوجه للاستهلاك اليومي وخدمات الرعاية الصحية، بينما لا يتجاوز الجزء الموجه للاستثمار الإنتاجي 7%.

[19] . البنك المركزي العراقي – التقرير السنوي لتحويلات العاملين في الخارج (2020–2023) ، على الموقع الرسمي الاتي : https://cbi.iq/news

20 . ميس محمد كاظم ، المخاطر الاجتماعية وفجوات التنمية في العراق: دراسة اجتماعية في مدينة بغداد". مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد 33، العدد 1، مارس 2022، ص ص 82-96،

[21] . المنظمة الدولية للهجرة، Migration Governance Snapshot: Iraq، متاح على: https://iraq.iom.int

[22] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق، قسم الحوكمة والإصلاح الإداري، الموقع الرسمي: https://www.undp.org/iraq

[23] . البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، تقارير التوظيف والإصلاح الاقتصادي في العراق، متاح على: https://www.undp.org/IRAQ و المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، تقرير حوكمة الهجرة في العراق، متاح على: https://IRAQ.IOM.INT و البنك الدولي، تقارير الحوكمة والتنمية المؤسسية في العراق، متاح على: https://www.worldbank.org/iraq

[24] . عبد الحسين سعد محمد ، الهوية الوطنية العراقية بين التحديات الداخلية والمتغيرات الخارجية (بغداد: بيت الحكمة، 2016) ، ص ص 145–162

[25] . المصدر السابق ، ص ص 163–178

[26] . وزارة الخارجية العراقية – إدارة الجاليات على الموقع الرسمي : https://MOFA.GOV.IQ
و nternational Organization for MIGRATION – Global Migration Data Portal https://www.migrationdataportal.org

[27] . المفوضية السامية لشؤون اللاجئين – العراق ، على الموقع الرسمي https://WWW.UNHCR.ORG وكذلك OM Iraq – Migration Legal Framework Reports https://IRAQ.IOM.INT
nternational Organization for Migration – Global Migration Data Portal https://www.migrationdataportal.org

[28] . اليونسكو، Science Report: Iraq، متاح على الموقع الاتي : https://uis.unesco.org

[29] . علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، عدة أجزاء، الطبعة الثالثة، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2006) ، ص ص 210 _ 225 .

[30] . المنظمة الدولية للهجرة – العراق، تقرير الهجرة والعلاقات الدولية، متاح على الموقع الاتي : https://iraq.iom.int

[31] . أ.م.د. حسن محمد حسن، التهجير القسري في العراق (دراسة تطبيقية على المهجرين إلى قضاء خانقين)، مجلة الفتح للبحوث التربوية والنفسية، مجلد 12، عدد 3، 2023، ص. 352–362.

[32] . بشرى حسين صالح، "أزمة الهوية الوطنية بين التحديات الخارجية والجهود الإقليمية والدولية"، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 13، العدد (51)، 2024 ، ص ص 191–216.

[33] . حسين، خليل محمد، حامد، نجلاء عادل، وزينو، محمد ذنون ، هجرة الشباب وعلاقتها بأزمة الهوية والتثاقف والاندماج الاجتماعي: دراسة تحليلية ، المجلة الدولية للعلوم التربوية و االآدا ، المجلد الرابع ، العدد (8) ، 2025 ، ص 18.

[34] . علي الوردي، مصدر سبق ذكره ، ص 226.

[35] . سامية شيرين بن دهنون، أثر الهجرة على الثقافة والهوية: منظور نفسي وأنثروبولوجي ديني، مجلة أنثروبولوجية الأديان، المجلد 21، العدد 02، 2025، ص ص 158–182.

[36] . سعيد صالح يونان و سعاد عبدالله محمد ، الهجرة الخارجية واثارها على القيم الاجتماعية والسياسية في محافظة دهوك ، المجلد 2، العدد 38 ، بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني / النقابة الأكاديمية العراقية / مركز التطوير الاستراتيجي الأكاديمي وجامعة صلاح الدين / كلية التربية الأساسية ، 2020 ،ص 692 .